



التمويل التنموي في المملكة: نظرة عامة على المنظومة واستعراض دور بنك التنمية الاجتماعية

التجربة

التعليم

التمويل التنموي

محاوالت التقرير

01. نظرة عامة عن التمويل التنموي في المملكة

02. الجهات المقدمة للتمويل التنموي

03. دور بنك التنمية الاجتماعية

04. منظومة التمويل التنموية الوطنية

05. التحديات

06. الفرص

نظرة عامة عن التمويل التنموي في المملكة



يعرف التمويل التنموي بأنه التوظيف المنظم لأدوات مالية صممت ابتداء لتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي قابل للقياس مثل رفع الدخل، خلق الوظائف، الشمول المالي، وتحسين جودة الحياة. ويعتمد هذا التوجه على مزيج من القروض الميسرة والضمانات والمنح، إضافة إلى التمويل الممزوج الذي يستخدم فيه التمويل التنموي بطريقة استراتيجية لحشد تمويل إضافي من القطاع الخاص نحو أهداف التنمية المستدامة، بحيث لا يستبدل تمويل تجاري قائم، بل يحفز رأس مال جديد نحو قطاعات أو فئات لا تصلها السوق.

يتميز التمويل التنموي عن التمويل التجاري في الغاية وآليات التصميم؛ فهو يوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية، ويقرن عادة بخدمات غير مالية قبل وأثناء وبعد التمويل (إعداد إداري ومالي، إرشاد تشغيلي وتسويقي، وربط بالأسواق) حتى تتحول الموارد إلى نتائج دائمة. وتظهر خبرات مؤسسات التمويل الدولية أن أدوات التمويل التنموي تسهم في بناء البنية التحتية وتحسين التعليم والصحة وتحفيز نمو القطاع الخاص كوسيلة مباشرة لخلق فرص اقتصادية والحد من الفقر، كما تدعم تمويل سياسات وإصلاحات مؤسسية تفضي إلى نمو شامل ومستدام.

ولتحقيق هذه الأهداف عملياً، تشدد الأطر الدولية الإرشادية على أن تصميم أدوات التمويل التنموي يجب أن يوضح منطق الرافعة المالية (Leverage) وآليات خفض المخاطر (كالدعم الميسر أو الضمانات)، وأن يربط كل تدخل بمؤشرات أثر قابلة للمتابعة والتقييم.



رؤية 2030

المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA

وفي سياق المملكة العربية السعودية، يتقاطع التمويل التنموي مباشرةً مع مستهدفات رؤية 2030 في تمكين الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المحتوى المحلي ورفع الكفاءة والشفافية.

وقد أنشئ صندوق التنمية الوطني لتعزيز أداء الصناديق والبنوك التنموية ويمكنها من الوفاء بالأولويات المرتبطة بالرؤية، عبر التنسيق والحوكمة وتحسين الإنتاجية والأثر. وضمن هذه المنظومة تعمل بنوك تنمية متخصصة ومنها بنك التنمية الاجتماعية على تقديم تمويل ميسر وخدمات تطويرية قريبة من المستفيد النهائي، بما يترجم مبادئ التمويل التنموي إلى برامج قابلة للقياس.

الجهات المقدمة للتمويل التنموي

المنظمات غير الربحية



يلعب القطاع غير الربحي دوراً محورياً في تمويل المبادرات ذات الأثر الاجتماعي القابل للقياس عبر برامج منح وتمكين وتزويد بالأصول الإنتاجية وخدمات متابعة وإرشاد ملاصقة لاحتياجات الفئات والمناطق. وقد أنشئ المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لتنظيم هذا القطاع وتفعيل دوره وتوسيع حضوره في المجالات التنموية، من خلال الترخيص، والإشراف المالي والإداري، ومواءمة الجهود الحكومية وتكاملها. هذه البنية التنظيمية تمنح الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأوقاف إطاراً واضحاً للتشغيل والتوسع المستدام.

وتعد المنصات الوطنية رافعة عملية لتجميع التدفقات وتوجيهها بموثوقية وشفافية. تظهر منصة إحسان نموذجاً لتمكين القطاع غير الربحي والتنموي رقمياً عبر قنوات تبرع رسمية تشرف عليها جهات حكومية مختصة؛ كما تقدم منصة جود الإسكان مساراً متخصصاً لتعبئة المساهمات السكنية للأسر الأشد حاجة بوصفها مبادرة تابعة لمؤسسة الإسكان التنموي الأهلية، مع آليات رقمية للموثوقية والتتبع. يسهم هذا التحول الرقمي في خفض كلفة الوصول وتسريع دورة الاستجابة وتعزيز ثقة المتبرع.

الممولون الأفراد



يشكل الأفراد مصدراً مرناً وسريعاً لتعبئة الموارد التنموية، خاصةً في سد الفجوات قبل أو بعد التمويل، وتمويل الحالات والمبادرات الاجتماعية المحددة عبر قنوات رقمية رسمية. وتتيح المنصة الوطنية للعمل الخيري (إحسان) للأفراد اختيار مجالات التبرع المتنوعة وتوجيه مساهماتهم عبر قنوات موثوقة دون حد أدنى أو أقصى، مع تجربة تبرع سهلة وتتبع للعمليات؛ كما تدير المنصة الوطنية للتبرعات "تبرع" تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رحلات تبرع مبسطة تضمن وصول المساهمات إلى جمعيات موثوقة. يعزز ذلك قدرة الأفراد على ضخ "تمويلات صغيرة متكررة" تتناسب مع دخولهم ورغباتهم في التمويل.

تعكس الأرقام الحديثة حجم مشاركة الأفراد واتساع نطاق الأثر

سجلت الحملات الموسمية عام 2024

أكثر من 1.8 مليار ريال
عبر 15 مليون عملية تبرع

تجاوزت تبرعات (إحسان) الإجمالية

12.5 مليار ريال
منتجة ملايين المستفيدين

واستمر الزخم في 2025 بمبادرات نوعية شملت دعم عشرات الآلاف من الطلبة، وتظهر هذه المؤشرات قدرة القنوات الرقمية الموثوقة على تعبئة العطاء الفردي وتحويله إلى نتائج تنموية ملموسة على نطاقٍ واسع.





تتهض الجهود الحكومية بدورٍ تنسيقي وتمكيني للمنظومة ككل، وفي قلبها صندوق التنمية الوطني الذي أنشئ بأمر ملكي لتعزيز أداء الصناديق والبنوك التنموية ويمكنها من الوفاء بالأولويات المرتبطة برؤية 2030. ويتضمن ذلك تبني الاستراتيجيات واللوائح والآليات التمويلية للصناديق والبنوك التنموية ومواءمتها، بما يحسن الكفاءة ويرفع الأثر التنموي، ويتيح التخطيط على مستوى المنظومة لا على مستوى كيان منفرد. هذا التموضع يضمن اتساق التدخلات مع الأهداف الاقتصادية والتنموية للمملكة.

ويساند هذا الدور التمكيني منظومة الحوكمة والرقمنة عبر كيانات مثل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي الذي يوسع نطاق التنظيم والترخيص والإشراف ودمج الجهود الحكومية ذات الصلة بخدمات الجمعيات والمؤسسات، الأمر الذي يمكن الشركاء والمنظمات من أداء أدوارهم بكفاءة أعلى، ويؤسس لبيئة بيانات وتكامل تشغيلي تخفض كلفة الخدمة وتسرع دورة الطلب وتحسن شفافية المتابعة.

وضمن إمكانات السياسة المالية والرقمية، أقرّ البنك المركزي السعودي (ساما) إطار المصرفية المفتوحة الذي يمكن العملاء من مشاركة بياناتهم المالية بصورة آمنة مع مزودي خدمات مرخصين. يتيح ذلك للممولين الاطلاع المبرمج على تاريخ المعاملات والتحقق من الدخل والالتزامات، ما يحسن التسعير وإدارة المخاطر ويقلّص زمن الاكتتاب الائتماني (Credit Underwriting)؛ وهو ما يخدم أهداف الشمول وتقليل فجوة المعلومات في التمويل التنموي.



صندوق التنمية الوطني
NATIONAL DEVELOPMENT FUND

تعمل الحكومة كذلك على فتح قنوات طلب مستدامة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر منظومات المشتريات والجهات التمكينية. فمنصة اعتماد تدير عمليات الميزانية والعقود والمنافسات والمشتريات الحكومية بصورة رقمية تعزز الكفاءة؛ كما تعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" على برامج نشر ثقافة العمل الحر وتوسيع مصادر التمويل والتمكين، ما يربط التمويل بفرص سوقية ويحسن قابلية بقاء المشاريع.

ضمن هذا الإطار التنسيقي، يتقدم بنك التنمية الاجتماعية كذراع تنفيذي قريب من المستفيد النهائي، يجمع بين التمويل الميسر والخدمات غير المالية ومسارات الادخار لتعزيز الاستدامة المالية للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة. وتبين وثائق البنك الرسمية رؤيته في تمكين أدوات التنمية الاجتماعية وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد والأسر، ورسالة تركز على المزج بين الخدمات المالية وغير المالية وبرامج ادخار موجهة، وبناء الشراكات ونشر الوعي المالي وثقافة العمل الحر. هذا التموضع يجعل البنك قناة تحويل فعالة للموارد التنموية إلى نتائج ملموسة قابلة للقياس.

تأسس البنك في بداياته تحت مسمى "البنك السعودي للتسليف والادخار"، وكان تركيزه الأساسي على دعم المواطنين ذوي الدخل المنخفض وتقديم القروض الاجتماعية. ثم تطور دوره مع التحولات الاقتصادية، ولا سيما مع إطلاق رؤية السعودية 2030، ليصبح مؤسسة مالية تنموية تسعى لرفع الشمول المالي وتحويل التمويل إلى أداة للتمكين المستدام.



دور بنك التنمية الاجتماعية

يعمل بنك التنمية على تعزيز الاستقلال المالي للمواطن، والمساهمة في بناء مجتمع حيوي منتج من خلال منتجات اجتماعية (مثل قرض الزواج، الأسرة، الترميم)، وتمويل المشاريع المتناهية الصغر والمنشآت الناشئة، إلى جانب برامج موجهة لتمكين الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ويستهدف البنك دعم الفئات التي غالبًا ما تكون خارج نطاق التمويل التجاري، مثل الأسر المنتجة وأصحاب المهن الحرة وروّاد الأعمال الشباب.

ولا يقتصر دور البنك على التمويل النقدي فحسب، بل يمتد إلى خدمات فنية وإدارية تعزز قدرة المستفيدين على استدامة أعمالهم، مثل الاستشارات الإدارية وبرامج التدريب على إدارة المشاريع، إضافة إلى برامج الادخار للأفراد والمؤسسات. هذا التوسع يجعل البنك حلقة وصل فريدة بين الدعم المالي والتطوير المؤسسي والفردى، بحيث لا ينتهي دوره عند منح التمويل، بل يستمر حتى يضمن نجاح المستفيد واستدامة دخله.



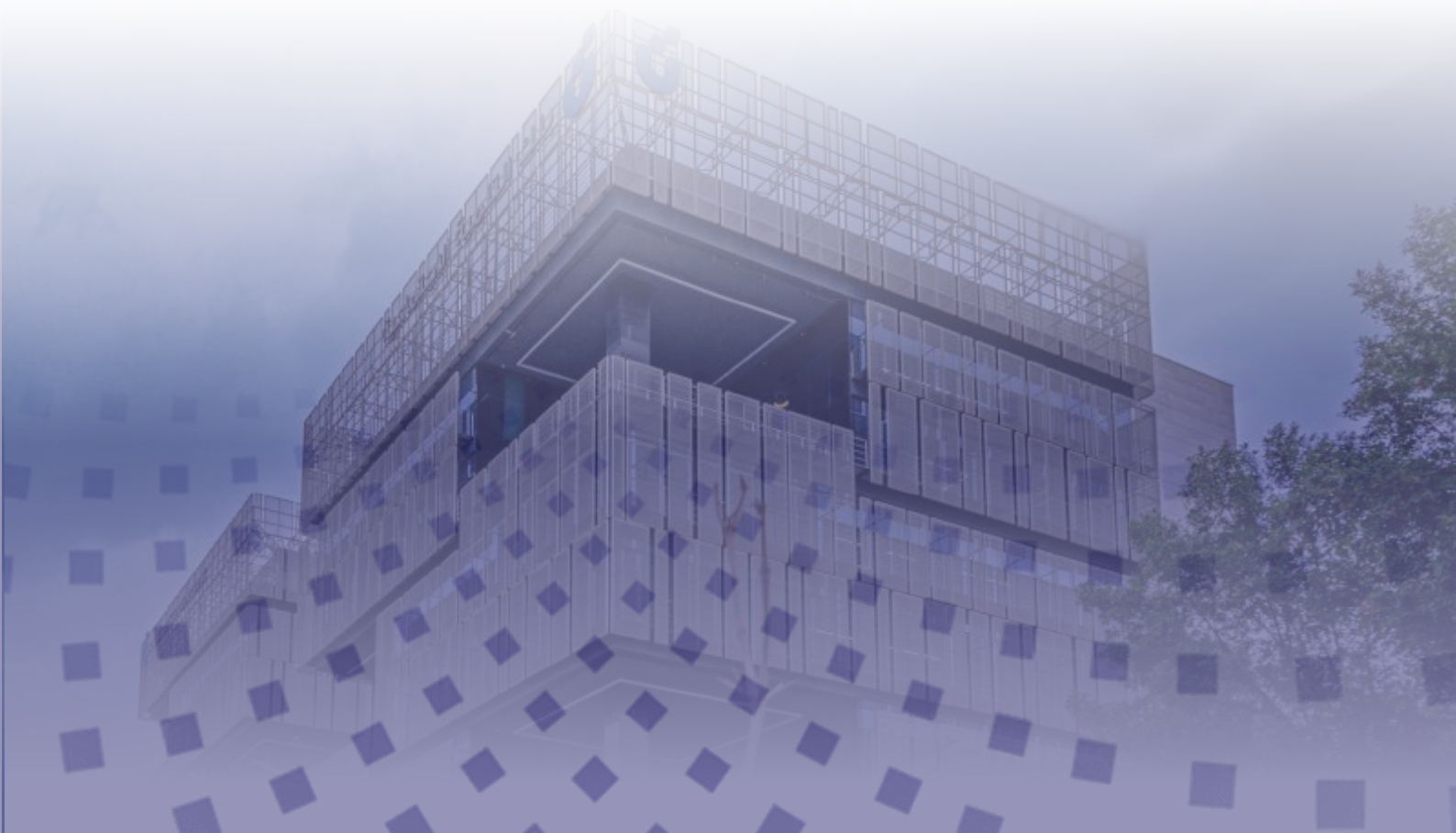
الارتباط برؤية السعودية 2030



يعكس دور بنك التنمية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً برؤية السعودية 2030، إذ صممت استراتيجياته وبرامجه لتمكين الأفراد والمنشآت المتناهية والصغيرة، وتعزيز الادخار، ورفع الوعي المالي، بما يتسق مع مستهدفات برنامج جودة الحياة وبرنامج تطوير القطاع المالي.

ويسهم البنك في تحقيق أهداف رئيسية مثل زيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20% إلى 35%، ورفع معدلات الادخار الأسري، وتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية عبر تمويل المشاريع النسائية والأسر المنتجة.

نستنتج أن بنك التنمية الاجتماعية يقدم نموذجاً متوازناً يجمع بين التمويل والتنمية المؤسسية والفردية، ويعظم الأثر الشفافية وقياس النتائج. ومع توسع المحافظ المبتكرة والتركيز القطاعي الجديد، يرسّخ البنك موقعه كحلقة الوصل الأقرب للمستفيد داخل منظومة صندوق التنمية الوطني، وكمكوّن رئيسي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.



النتائج المالية



سجل بنك التنمية الاجتماعية في الربع الأول من عام 2025 تمويلًا إجماليًا يناهز 1.7 مليار ريال. توزع على ثلاثة مسارات رئيسية؛ إذ بلغ التمويل الاجتماعي نحو 504 ملايين ريال استفاد منه أكثر من 9.8 آلاف مواطن ضمن منتجات الزواج والأسرة والترميم، ووصل تمويل رواد الأعمال والمنشآت الناشئة إلى قرابة 505 ملايين ريال لما يزيد على 1800 منشأة، بينما تجاوز تمويل مسارات العمل الحر والأسر المنتجة 670 مليون ريال لنحو 8.500 مستفيد. وتعكس هذه التوزيعات توسع قاعدة المستفيدين وتنوع المنتجات، وانتقال الأثر من مجرد تمويل إلى تمكين فعلي مستدام للأفراد والمنشآت المتناهية والصغيرة.

مسارات توزيع التمويل

1 التمويل الاجتماعي منتجات الزواج والأسرة والترميم	2 تمويل رواد الأعمال والمنشآت الناشئة	3 تمويل مسارات العمل الحر والأسر المنتجة
--	---------------------------------------	--

هذا النمو اللافت يمثل ارتفاعًا بنسبة 329% مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعكس زيادة في حجم الطلب والثقة بخدمات البنك. وبذلك وصل إجمالي عدد المستفيدين خلال الربع الأول وحده إلى أكثر من 20 ألف مستفيد/ة، ما يجعل البنك أحد أكبر الممولين التنمويين في المنطقة على مستوى التمويل الاجتماعي وتمويل المشروعات المتناهية الصغر.

ملخص أداء بنك التنمية الاجتماعية - الربع الأول 2025

إجمالي التمويل		1.7 مليار ريال
إجمالي المستفيدين		+ 20,000
نسبة النمو		329%

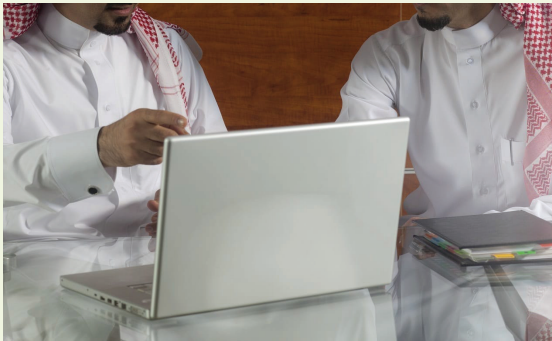
كما يقدم حزمة واسعة من الخدمات غير المالية التي تشمل:



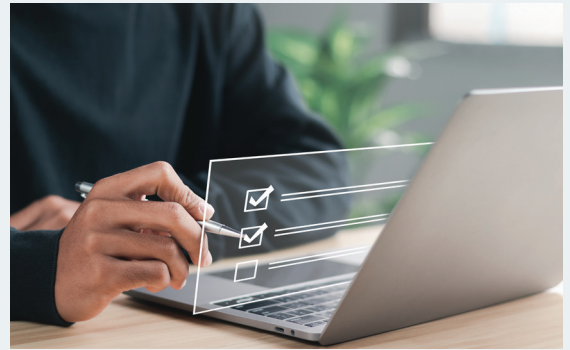
التوعية المالية لتعزيز ثقافة
الادخار والتخطيط المالي



برامج الإرشاد وتطوير الأعمال



دعم الجمعيات الأهلية فنياً وإدارياً
لإدارة مشاريعها بكفاءة



تصميم برامج ادخار تحفيزية
للأفراد والأسر

هذه الأدوات تقلل من هشاشة الدخل وتزيد من قدرة المستفيدين على إدارة التزامات السداد وتنمية مشاريعهم. كما تساهم في رفع الوعي المالي للأفراد، وهو أحد مستهدفات رؤية 2030 التي تسعى إلى رفع معدل الادخار الأسري من 6% إلى 10% من إجمالي الدخل.

التحول الرقمي وتحسين تجربة العميل



شهد البنك طفرة في التحول الرقمي، إذ أصبحت جميع خدماته متاحة عبر قنوات إلكترونية موحدة، مرتبطة بالهوية الوطنية عبر نفاذ. هذا التطور قلل بشكل ملحوظ من مدة معالجة الطلبات، ورفع دقة التحقق والموثوقية، وخفض كلفة المعاملة، مما جعل رحلة المستفيد أسرع وأكثر سلاسة.

وفي الوقت ذاته، حافظ البنك على توفير القنوات التقليدية لخدمة الفئات التي قد لا تتمكن من التعامل مع القنوات الرقمية، ما يعكس التوازن بين الشمول الرقمي والعدالة في الوصول. هذا التوجه يتماشى مع برنامج التحول الوطني، ويعزز مكانة المملكة في مؤشرات الحكومة الإلكترونية العالمية.

ويدعم البنك ثقافة الشفافية من خلال إتاحة بياناته وإحصاءاته عبر بوابة الخدمات الإلكترونية والبوابة المفتوحة للبيانات الحكومية. وتمكن هذه الخطوة الباحثين وصانعي السياسات من الوصول إلى معلومات دقيقة حول حجم التمويل، توزيع المستفيدين، ونسب النمو، مما يساعد في تحسين الاستهداف وتطوير المنتجات المستقبلية.

كما يركز البنك على قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامجه، بحيث لا يقتصر على تتبع المخرجات (مثل عدد القروض)، بل يتعداها إلى النتائج (مثل استمرارية الدخل، نمو الأعمال، خفض معدلات التعثر). هذا النهج يضمن أن التمويل يتحول إلى أثر ملموس ومستدام.

1. نماذج تمويل مبتكرة: "محفظة المسؤولية الاجتماعية التمويلية"

في عام 2025 فعل البنك محفظة تربط مساهمات الشركات بتمويل ريادة الأعمال عبر مسرعات وشركات، منها:

- محفظة جاهز: دعم 20 مشروعاً بقيمة 10 ملايين ريال (سقف 500 ألف للمشروع).
- اتفاقية البنك الأهلي السعودي (أهالينا) لإطلاق محفظة تمويل رواد الأعمال.
- اتفاقية مصرف الإنماء لتأسيس محفظة بقيمة 5 ملايين ريال.

jahez
جاهز

أهالينا
Ahalina

الإنماء
alinma



2. تركيز قطاعي جديد: الألعاب والرياضات الإلكترونية والتقنية

رفع البنك محافظ تمويل القطاعات التقنية/الألعاب إلى أكثر من 1.3 مليار ريال (بالتزامن مع ليب 2025)، مع توسّع اتفاقيات التمويل ومبادرات دعم الاستوديوهات. كما توسعت محافظ الألعاب والإلكترونيات باتفاقيات إضافية قدرت بـ 70 مليون ريال لدعم تطوير الألعاب والمعدات.

LEAP

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK



3. خدمات غير مالية محدثة: "مركز دلني للأعمال"

مركز دلني للأعمال يوسّع برامج الاستشارات وبناء القدرات ويواصل نشر تقاريره وإصداراته المتخصصة، مع فعاليات مثل "بوصلة دلني" 2025 التي شملت تقديم خدمات لأكثر من 650 مستفيداً وأسهمت في تمويل 1200 منشأة صغيرة وناشئة في نطاق الفعالية.

DULANI
DULANI BUSINESS CENTER
مركز دلني للأعمال



منظومة التمويل التنموي الوطنية



إلى جانب المنصات الرقمية، أسست المملكة عدة صناديق وطنية متخصصة مثل صندوق التعليم الوقفي لتمويل البحوث والمنح الدراسية والمشاريع التعليمية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) الذي يدعم برامج التدريب والتوظيف لرفع كفاءة القوى العاملة الوطنية.

تمثل المنصات الرقمية والصناديق الوطنية أداة استراتيجية لتجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، سواء عبر التبرعات الفردية الذكية (إحسان، تبرع، جود)، أو من خلال صناديق متخصصة تدعم قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والتوظيف. وبذلك تتكامل هذه الجهود مع بنك التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية الوطني لتوسيع نطاق الأثر التنموي وضمان استدامته.

ولم تعد الجهات المانحة (أوقاف، جمعيات أهلية، مؤسسات) تعمل بشكل منفصل، بل أصبحت جزءاً من منظومة منسقة مع الصناديق والبنوك التنموية، ما يحقق:

تمويل شامل يغطي الفجوات قبل وأثناء وبعد القرض.



تنويع مصادر التمويل بين حكومي، والخاص، وغير الربحي.



رفع الكفاءة عبر ربط المنح ببرامج تدريب واعتماد، بحيث تزيد فرص نجاح المستفيدين.



تُبرز تجربة المملكة أن المنظمات التي تقدم التمويل التنموي أو المنح لم تعد مجرد مصدر تمويل إضافي، بل تحولت إلى عنصر استراتيجي في تعزيز مرونة المنظومة التنموية. فهي تُسهم في فتح قنوات مبتكرة لتعبئة الموارد، وتوسيع نطاق المستفيدين، ودعم الأولويات الوطنية عبر آليات أكثر كفاءة وشفافية، بما يضمن استدامة التنمية ويعزز دور المملكة الريادي في العمل الخيري المؤسسي.

التحديات

على الرغم من توسع منظومة التمويل التنموي، يبقى التحدي الأبرز في تحويل القياس من المخرجات إلى النتائج، تحقيق دخل مستقر وتوسيع الأعمال وزيادة الوعي بالادخار.

كما تبرز الحاجة إلى توحيد السياسات ورفع كفاية التمويل لتجنب الازدواجية وتعظيم الأثر. ويظل الاستهداف الدقيق وإدارة المخاطر تحديًا طبيعيًا عند توسيع الشمول المالي للفئات الأقل وصولاً، ما يستلزم تكاملاً بيانياً وحكوميًا أعمق للاستفادة من الهوية الرقمية والقنوات الموحدة وتقليل كلفة المعاملة.

وفقاً لتقرير برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2020، بلغ معدل امتلاك الحسابات البنكية بين البالغين في المملكة حوالي 74%، فيما تجاوز المعدل في الأسواق المتقدمة 90%. وفي المناطق النائية، تقل نسبة الشمول المالي للنساء مقارنة بالرجال، ما يفرض توجيه جهود أوسع نحو تمكين النساء ماليًا.



90%

معدل امتلاك الحسابات البنكية
في الأسواق المتقدمة

74%

معدل امتلاك الحسابات البنكية
في المملكة

هناك أيضًا تحدي الشفافية وتوافر البيانات بشكل يمكن الباحثين وصناع القرار من صياغة سياسات قائمة على الأدلة، وهو ما يتطلب نشرًا أوسع لمجموعات البيانات وتحديثها بشكل دوري. إضافة إلى ذلك، يظل سد فجوات ما قبل/بعد التمويل وسلاسل القيمة تحديًا أساسيًا، إذ يحتاج بعض المستفيدين إلى تجهيزات وتدريب وتسويق ومتابعة لاحقة ليترجم التمويل إلى دخل مستدام، وهو ما يتطلب تنسيقًا وثيقًا بين أعضاء منظومة التمويل التنموي.

مخاطر مصاحبة عند التوسع في الشمول المالي

يعكس دور بنك التنمية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً برؤية السعودية 2030، إذ صممت استراتيجياته وبرامجه لتمكين الأفراد والمنشآت المتناهية والصغيرة، وتعزيز الادخار، ورفع الوعي المالي، بما يتسق مع مستهدفات برنامج جودة الحياة وبرنامج تطوير القطاع المالي.

01 المديونية المفرطة والتمويل المكرر:

تعدد جهات التمويل لنفس المستفيد، تدوير القروض (قرض لسداد قرض).

آثاره: تعثر أعلى، تراجع الاستقرار المالي للأسرة/المشروع، ومخاطر سمعة على الممولين.

إنذارات مبكرة: زيادة متوسط القسط/الدخل، طلبات إعادة الجدولة المتكررة، كثافة الاستعلامات الائتمانية خلال فترة وجيزة.

02 احتيال رقمي/انتحال هوية:

تصيد وكودات خبيثة، وثائق مزيفة، فتح حسابات وهمية.

آثاره: خسائر مباشرة، تعطل الخدمة، فقدان ثقة.

إنذارات مبكرة: طلبات من أجهزة/عناوين غير مألوفة، فشل متكرر في رمز التحقق، تغييرات بيانات مقاربة زمنياً.

03 مخاطر سوء الاستهداف وإزاحة التمويل التجاري:

شروط تمويل تفضيلية تخلق اعتماداً أو تزامم الممولين التجاريين بدل تحفيزهم.

إنذارات مبكرة: تراجع حصة الإقراض التجاري في الشريحة المستهدفة، انخفاض معدل حشد رأس المال الخاص لكل ريال عام، اتساع فجوة التسعير عن المخاطر.

04 تركيز المحافظ قطاعيًا/جغرافيًا:

تمركز كبير في قطاع واحد (مثل التجزئة/المطاعم/الألعاب) أو منطقة بعينها تتأثر بالمواسم/المشروعات.

آثاره: حساسية مفرطة للصدمات الدورية أو المحلية.

إنذارات مبكرة: ارتفاع مؤشر التركيز وتضخم حصة أكبر ثلاثة قطاعات أو مناطق، نمو غير معتاد في الإصدارات ضمن قطاع أو منطقة واحدة مقارنة بالمعدل التاريخي، زيادة متزامنة في التعثر طويل الأجل، وتزايد طلبات إعادة الجدولة مع هبوط التحصيل في الموقع نفسه.

05 مخاطر السمعة والامتنال عند ضعف الشفافية/تباين المعايير:

اختلاف معايير الموافقة بين قنوات/مناطق، ضعف الإفصاح عن التكلفة الكلية، انطباعات بالتمييز غير المقصود.

آثاره: فقدان ثقة، تدقيق تنظيمي، تغطية إعلامية سلبية.

مؤشرات: شكاوى العملاء لكل 1000 معاملة، نتائج فحوصات الامتنال، قضايا نزاع متكررة.

06 مخاطر تشغيلية وتحول رقمي:

أعطال أنظمة، اعتماد على مزود واحد، ترحيل بيانات، ضعف ملائمة الوصول الرقمي لذوي الإعاقة.

مؤشرات المتابعة: نسبة التوفر، متوسط زمن الاستعادة، معدل الحوادث لكل ألف معاملة، معدل أخطاء الواجهات، زمن الاستجابة للشريحة العليا، معدل نجاح النسخ الاحتياطي والاستعادة، معدل فشل التغييرات بعد النشر، معدل اجتياز اختبارات التعافي، درجة تركيز الموردين، الالتزام بأهداف نقطة وزمن الاستعادة، معدل إتمام الرحلة الرقمية، ونسبة الامتنال لإرشادات الوصول.

الفرص

يتيح التكامل الرقمي وربط الهوية الوطنية وتبادل البيانات بين الجهات توسيع الوصول وتقليص دورة الطلب وخفض الكلفة، مع رفع جودة القرار الائتماني. كما تمكن هذه البنية من تصميم منتجات موجهة وبدائل تمويلية ملائمة للشرائح والقطاعات المستهدفة (العمل الحر، المتناهيّة، الأسر المنتجة)، مقرونة بخدمات مساندة تحول المهارات إلى مشاريع مدرة للدخل.

وتبرز كذلك فرصة تعظيم الشراكات مع القطاعين غير الربحي والخاص لتوجيه المنح والتجهيز والتدريب كتمويل مكمل قبل/بعد القرض، وتحفيز مشاركة رأس المال الخاص وفق الاستراتيجية الوطنية للصندوق عبر أدوات تمويل ممزوج (تمويل مشترك وضمانات جزئية) بحيث يصبح القرض التنموي محركاً لائتمان تجاري إضافي لا مزاحماً له.

وأخيراً، تعد ثقافة الأداء والشفافية رافعة رئيسية لربط البرامج بمؤشرات قابلة للمتابعة (استدامة الدخل، نمو الأعمال، الادخار) عبر حوكمة بيانات موحدة وتحديث دوري للبيانات المفتوحة ونشر لوحات مؤشرات شهرية وتمكين تقييم خارجي للأثر. كما تستكمل هذه المنظومة بتصميم منتجات مخصصة للفئات الأقل وصولاً خاصة النساء في المناطق الطرفية، رحلة رقمية ميسرة ولغة واضحة وخيارات سداد مرنة مرتبطة بالموسمية والتدفقات النقدية؛ وبذلك تتقلص دورة الطلب وتنخفض الكلفة ويتحول التمويل من دعم مؤقت إلى مسار دخل مستدام ونمو أعمال فعلي.



المراجع



إخلاء مسؤولية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات المتوفرة في وقت النشر، وقد تم بذل الجهد لضمان دقة المعلومات وصحتها. إلا أن شركة الإتمام الاستشارية لا تتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو نقص في المعلومات أو أي نتائج تنشأ عن استخدام هذا التقرير.

جميع العلامات التجارية وأسماء الشركات أو المنتجات التي تم ذكرها في هذا التقرير تم استخدامها لأغراض توضيحية فقط. وتعتبر ملكاً لأصحابها الأصليين. يتم الاحتفاظ بجميع الحقوق لأصحابها.

شركة الإتمام
الاستشارية

